دراسة الإقصاء الرقمي للنساء و العنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الانترنت في السودان

24 أغسطس 2023

هذا المقال كُتِب من قِبل باحثتان نسويتان من السودان ترغبان في عدم الكشف عن هويتهما.

مؤخرا لقد إزداد الإهتمام بسد الفجوة الرقمية بين الجنسين مع التركيز على الربط بين الافراد الغير متصلين بالانترنت في الجنوب العالمي. ما زالت إمكانية الوصول الى الإنترنت تُعتبرعقبة أساسية تواجه العديد من الأشخاص, بما في ذلك النساء في السودان.

لقد قمنا بإجراء دراسة حول "الإقصاء الرقمي للنساء و العنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الانترنت في السودان" لكي نقوم بتسليط الضوء على الفجوة الرقمية بين الجنسين في البلاد وذلك من خلال إستكشاف العوائق التي تُحِد من وصول النساء الى الانترنت.

تظهر نتائج البحث أن من بين العديد من العوامل التي ساهمت في اتساع الفجوة الرقمية بين الجنسين في السودان ، يعتبر الفقر وديناميكيات النوع الاجتماعي والأمية الرقمية والعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت (oGBV) والعقوبات الأمريكية على السودان من المشاكل الرئيسية.

بصفتنا باحثتان سودانيتان نسويتان في مؤسسة هوبز اند اكشنز , نطمح ان نضمن ان يُحقق الإنترنت العدالة الإقتصادية والإجتماعية للنساء في السودان. هدفنا هو أن تتمتع كل امرأة بالوصول الآمن إلى الإنترنت.

ونحن ندعو لوجود بيئة تشجع المرأة على إستخدام الإنترنت والإستفادة منه في مصلحتها ومصلحة المجتمع من حولها.

APC
ASSOCIATION FOR PROGRESSIVE COMMUNICATIONS

feminist internet research network

Hopes & Actions Foundation

سؤال البحث, منطقه و هدفه

مع الأخذ في الإعتبار السياق السياسي والاقتصادي المتقلب والمتأثر بالصراع في السودان, فإن هذا البحث يأتي كمحاولة لتحليل العوائق التي تواجه النساء للوصول الى الإنترنت. من المهم جدا ان نضع هذه الصورة كأرضية حتى يمكننا فهم نضالات المرأة السودانية من وجهة نظر تقاطعية ومتعددة.

في هذا البحث , نجادل بأن المشكلة ليست مجرد قضية بنية تحتية تؤثر على وصول النساء للإنترنت و حرية التعبيرلديهن و مشاركتهن في التكنولوجيا فهنالك العديد من العوامل الإجتماعية و السياسية ,الثقافية على المستوى الوطنى تؤثر على وصول النساء للإنترنت و حرية التعبير لديهن و مقدرتهن على المشاركة الفعالة عبر الإنترنت.

إن الأُطُر القانونية في السودان تُميز وتُهمش المرأة على الصعيد الإجتماعي و الإقتصادي معاً حيث أنه لم يتم تجريم العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف المنزلي حتى الآن. وفي هذا السياق نجد انه من الصعوبة تخيل وجود عنف مدعم بالتكنولوجيا او العنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الإنترنت (oGBV) وأخذه في الإعتبار. وما يزيد الأمر سوءا هو الوضع الحالي للحرب في السودان و المعاناة المتزايدة للنساء السودانيات في مواجهة العنف المدعم بالتكنولوجيا في العديد من منصات التواصل الإجتماعي كنوع من البروباغاندا الدعائية والتصيد ضدهن. تساهم اللوائح والقوانين الرقمية المحدودة الموجودة في البلاد في إستبعاد النساء من الوصول الأمن للإنترنت لأنه يتم ممارسة السيطرة الابوية عليهن من خلال هذه القوانين.[1] وبالتالي فإن النساء لديهن فرص محدودة أو معدومة لحماية أنفسهن قانونياً من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت الذي يمكن أن يمتد حتى خارج الإنترنت الى الواقع، وهذا يمكن أن يجبرهن على الانسحاب من المشاركة في الإنترنت. ونحن لا نقترح بأي حال من الأحوال أن تجارب النساء مع العنف القائم على النوع الاجتماعي متجانسة., ولهذا قمنا بتطبيق عدسة تقاطعية لفهم الطبيعة متعددة الأوجه للتمييز والعنف وفحص هذه التجارب المختلفة للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت في هذا البحث .

الأُطُر القانونية في السودان تميز وتُهمِش المرأة على الصعيدين الإجتماعي و الإقتصادي حيث أنه لم يُجرم العنف المبني على النوع الإجتماعي والعنف المنزلي حتى الآن

APC ASSOCIATION FOR PROGRESSIVE COMMUNICATIONS

feminist internet research network

Hopes & Actions Foundation

عزل دولي

لا يزال السودان يعاني أيضا من أزمة دولية أدت إلى فرض عقوبات تُقيِد السياسيين والمواطنيين (بما في ذلك النساء) من الوصول والمشاركة في البنى التحتية التكنولوجية التي كان بإمكانها أن توفر فوائد إقتصادية وإجتماعية. كنتيجة لعدم وجود مراجعات للأدبيات حول تأثير العقوبات على الفجوة الرقمية بين الجنسين، تهدف هذا الدراسة إلى سد هذه الفجوة، منذ أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات في عام 1997. [2] يجادل بيري بيشكي أن "العقوبات هي اداة سياسية - ولكنها اداة سياسية تعمل من خلال اللوائح والتنظيمات الإقتصادية".[3] إن العقوبات الإقتصادية الأمريكية يتم إستعمالها للتأثيرعلى التصرفات والقرارات الخاصة بالدول والجهات الغير حكومية التي تعتبر تهديدا للأمن القومي أو تضر بالمصالح الأمريكية ، وتستخدم العقوبات كجزء من إستراتيجية الحرب الباردة الأمريكية."[4] ومع ذلك، يمكن أن يكون تأثير العقوبات مدمراً ويصعب عكسه حتى بعد رفعها.[5] يمكن للعقوبات أن تمنع الوصول إلى الإنترنت عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليه.[6] كما ان العقوبات الأمريكية حظرت تصدير وإعادة تصدير السلع أو التقنيات أو الخدمات إلى السودان، بما في ذلك معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن قائمة طويلة من الأجهزة والبرامج والخدمات عبر الإنترنت وغيرها من الأدوات المهمة التي تعتبر حاسمة للشعب السوداني لممارسة حقه الإنساني في حرية التعبير عبر الإنترنت.[7]

منهجية البحث وإعتباراته الأخلاقية والقيود التي واجهت البحث

إستخدم هذا البحث منهجية نسوية نوعية مرتكزة على التجارب الشخصية لعدد 59 إمرأة في السودان وإرتكز البحث على النظرية النسوية التقاطعية ، كما أنه فحص كيف أدى التمييز التقاطعي ضد المرأة إلى الإقصاء الرقمي لها في أربع مناطق وهي الخرطوم وبورتسودان ولاية البحر الأحمر وشمال دارفور وجنوب كردفان.[8] تم تكوين مجموعات نقاش مركزة مع نساء من إقليات عِرقية من جنوب كردفان و شمال دارفور. بالإضافة الى ذلك، شملت النقاشات طالبات جامعيات والبائعات المتجولات, ربات البيوت, الناشطات السياسيات/النسويات, المعلمات, الصحفيات وموظفات الخدمة المدنية من مختلف الأعمار (بين 19 و 60 عاما). وكان بعض المشاركين أيضا من النساء ذوات الإعاقة. غطت مجموعات النقاش أربع ولايات بسبب الموارد المحدودة والإطار الزمني القصير للمشروع. وظل يتعذر الوصول إلى بعض المحليات التي يوجد فيها عدد أكبر من النساء بسبب تفشي حمى الضنك والنزاعات المسلحة وفي الوقت الذي كان يتم فيه جمع البيانات.

يمكن للعقوبات أن تمنع الوصول إلى الإنترنت عندما يكون الناس في أمس الحاجة إليه.[6] كما ان العقوبات الأمريكية حظرت تصدير وإعادة تصدير السلع أو التكنولوجيا أو الخدمات إلى السودان، بما في ذلك معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن قائمة طويلة من الأجهزة والبرامج والخدمات عبر الإنترنت وغيرها من الأدوات المهمة التي تعتبر حاسمة للشعب السوداني الذي لممارسة حقه الإنساني في حرية التعبير عبر الإنترنت.

بلإضافة الى ما سبق, تم إجراء مقابلات متعمقة وشبه منظمة مع خمسة مخبرين رئيسيين، تم اختيارهم بناء على الفجوات في المعلومات التي تم تحديدها بعد مجموعات النقاش المركزة. وكان من بين النساء الخمس اللواتي تمت مقابلتهن من مدراء شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول، وخبيرة قانون أمريكية في مجال العقوبات، وخبيرة قانونية، وناشطة نسوية كانت ضحية للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت.

يستند البحث على الالتزام بعدم إلحاق الضرر ولقد مارسنا المبادئ الأخلاقية النسوية واتبعنا عمليات شفافة لضمان المشاركة الأخلاقية مع المشاركين, وكما أُتخذ قرار إبقاء الجميع مجهولي الهوية، بمن فيهم كاتبي البحث أنفسهم.

النقاشات و نتائج البحث

تم التوصل الى وجود العديد من العوامل التي تساهم في الفجوة الرقمية بين الجنسين في السودان وفقاً لنتائج البحث, بما في ذلك النظرة البنائية الاجتماعية للمعايير بين الجنسين وديناميكيات السلطة، قانون الأحوال الشخصية، اللوائح الحكومية، عدم وجود لوائح تُراعي الفوارِق بين الجنسين، العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، القدرة على تحمُل التكاليف والعقوبات الأمريكية ضد السودان.

تشير بيانات مجموعات النقاش المُركزة إلى أن غالبية النساء لا يشعرن بالأمان في المساحات الإسفيرية عبر الإنترنت, وهذا قد عكس فكرة أن النساء يتعرضن لأنواع مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت، بما في ذلك التنمر والتحرش الجنسي ,الابتزاز والتهديدات.

وهذه الأفعال قد أدت الى الحد من مشاركة المرأة على الإنترنت ودفعت نساء أُخريات إلى التوقف عن وجودهن إسفيريا إلى أجل غير مسمى, وعلاوة على ذلك هُنالك أدلة على أن الوصول إلى الإنترنت مرتبط بالعنف المنزلي مما يؤدي في بعض الأحيان إلى قتل النساء بسبب وصولهن إلى الإنترنت والهاتف، وفي بعض الحالات بسبب تعبيرهن عن وجهة نظرهن عبر الإنترنت.

ترتبط هذه الظاهرة إرتباطا وثيقا مع الحقيقة بأن في السودان, النساء المتزوجات والفتيات الصغيرات مُضطرات على العيش تحت رقابة ابائهن, اخوانهن او ازواجهن, مما ينتج عنه حالات طلاق, ضرب او/و اي شكل اخر من اشكال التعدي.

إن وجود ثقافة سائدة توجد فيها سيطرة الرجال على الإجهزة التقنية الخاصة بالنساء و على وصولهم الى الإنترنت امرأ قد تم الإبلاغ عنه في جميع انحاء المناطق الأربعة الخاصة بالدراسة. حيث اشارت أغلبية المشاركات إلى أن النساء من مختلف الأعمار والطبقات الإجتماعية والأعراق والحالة الاجتماعية والمواقع (الحضرية والريفية) يعانين من سيطرة الرجال على حياتهن للوصول إلى الإنترنت والاستفادة منه. تمت مشاركة قصص من قبل المتشاركات حول النساء الريفيات في الخرطوم وجنوب كردفان وشمال دارفور حول منعهن من استخدام الهواتف الذكية أو الوصول إلى الإنترنت من قبل أفراد الأسرة الذكور الذين يعتقدون أن استخدام الإنترنت يغير سلوكهم ومواقفهم بطريقة سلبية ولا تتسق مع ثقافات مجتمعاتهن.

هناك أدلة على أن الوصول إلى الإنترنت مرتبط بالعنف المنزلي، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى قتل النساء بسبب وصولهن إلى الإنترنت والهاتف، وفي بعض الحالات بسبب تعبيرهن عن وجهة نظرهن عبر الإنترنت.

لقد اوضحت البيانات الخاصة بمجموعات النقاش المُركزة عن حقيقة وجود الكثير من النساء اللاتي لا يُسمح لهن بالتعبير عن أنفُسهن بحرية في مواقع التواصل الإجتماعي او مشاركة صورهن. ولمجابهة هذا الأمر, فإن النساء يقُمن بإنشاء حسابات بألقاب أو أسماء مستعارة مختلفة حتى لا يتم التعرف عليهن من قبل أفراد أسرهن عبر الإنترنت.

عادة ما تمتد نضالات النساء مع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت في السودان إلى العُنف خارج الإنترنت مما يُحِد من مشاركتهن في المساحات الإلكترونية.

APC
ASSOCIATION FOR PROGRESSIVE COMMUNICATIONS

feminist internet research network

Hopes & Actions Foundation

النساء في جنوب كردفان (كادقلي, عاصمة الولاية) يعانين من إنقطاع الإنترنت بسبب النزاعات القبلية المستمرة.

واتفق المشاركات على أنهم لم يتعرفوا إلا مؤخرا على الإنترنت وفوائده. علاوة على ذلك لقد تبادلن قصصا حول تأثير المراقبة الحكومية والقيود المفروضة على حُرية التعبير في جميع أنحاء البلاد. وواجهت النساء في كادقلي الإحتجاز بسبب تعبيرهن عن آرائهن على الإنترنت.

يبين البحث ايضا ان هنالك مجموعات معينة من النساء يتم إستهدافهن بشكل اكثرمن البقية على مواقع التواصل الإجتماعي. وتتضمن العوامل المتقاطعة لهذا الإستهداف عامل السن و العرق, الطبقة الاجتماعية/إقتصادية, الوظيفة, المظهر العام الجسدي, الإعاقة وطبيعة الأنشطة على مواقع التواصل الإجتماعي; ولهذه العوامل دورا في كون مجموعات معينة من النساء اكثر عرضة للعنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الإنترنت مع فرص أقل لحصولهن على العدالة. على سبيل المثال, الناشطات السياسيات اليافعات اللاتي ينتمين إلى مجموعة عرقية مُهمشة هم أكثر عرضة للإصابة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت.

علاوة على ذلك، فإن غالبية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت يمتنعن عن تقديم شكوى قانونية لأسباب مختلفة؛ من ضمنها الوصمة الإجتماعية كأحد التحديات الرئيسية ، فضلا عن نقص المعرفة بحقوقهن وانعدام الثقة في النظام القضائي.

وبسبب العقوبات على السودان فإنه ليس من السهل دائما الوصول إلى مجموعة متنوعة من الإعدادات والأدوات للتعامل مع الإساءة عبر الإنترنت.

من منظور العنف المنهجي والبنيوي, فإن البحث يستكشف الحظر التجاري الأمريكي على السودان و تأثيره على وصول شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول (MNOs) للتقنيات اللازمة لتمكين الحفاظ على البنية التحتية المتعلقة بالإتصالات. ووفقاً للمجتمع الدولي, فإن العقوبات التي فُرِضت على السودان هي رد على دعم الحكومة السودانية لأعمال الإرهاب الدولي, وعملها الدؤوب على زعزعة إستقرار حكومات الدول المجاورة للسودان, بالإضافة الى إنتهاكات حقوق الإنسان.[9] غالبا ما تكون العقوبات الإقتصادية والتجارية المفروضة من قِبل حكومة ضد حكومة اخرى آثار ضارة على حرية التدفق للإتصالات الرقمية وتقنيات الاتصال التي يحتاجها النشطاء والمبتكرون والمستخدمون العاديون للتكنولوجيا.[10] إن شركات الإتصال مضطرون لشراء المُعدات و البرامج من جهة ثالثة وهي الشركات الخارجية بضعف السعرمما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف التشغيل عليهم. وبالتالي, فإن تكلفة حزمة او باقة البيانات للإنترنت تصبح عالية ايضا وبالتالي تنخفض قدرة النساء على تحمل تكلفة باقة الإنترنت نسبة لإرتفاع مستوى الفقر بين النساء.

إن العقوبات تؤثر مباشرة على النساء السودانيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا و الهندسة والرياضيات(STEM) وتهمشيهن مهنياً. وهذا ادى

الى زيادة في القيود والضوابط فيما يخص محاولة النساء لإستخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات, والتعليم و البحث عن فرص وظيفية لكسب العيش عبر الإنترنت.

إن العقوبات تؤثر مباشرة على النساء السودانيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا و الهندسة والرياضيات(STEM) وتهمشيهن مهنياً. وهذا ادى الى زيادة في القيود والضوابط فيما يخص محاولة النساء لإستخدام الإنترنت في الحصول على المعلومات, والتعليم و البحث عن فرص وظيفية لكسب العيش عبر الإنترنت.

يجب النظر الى هذه العقوبات وفهمها في سياق العنف كشكل من اشكال عزل وإستبعاد أمة وجيل ومجتمع من الوصول الى الإنترنت للتعلُم والتطور.

وبناءا على هذا التحليل, يجب على المجتمع الدولي ايضا الوضع في الإعتبار الحرب الحالية التي إندلعت في الخامس عشر من ابريل 2023 ,[11] بينما كان هذا البحث يُشرِفُ على الإنتهاء.

سيؤدي تأثير الحرب والعقوبات المتجددة إلى تفاقم الوضع بشكل كبير من حيث الوصول إلى التقنيات وزيادة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الضعيفة حاليا ، مما يترك المواطنين في حالة إنقطاع تام للاتصالات.

هناك حاجة ماسة إلى وصول النساء إلى الأجهزة التقنية والإنترنت في زمن الحرب لتسهيل وصولهن إلى أدوات الاتصال أثناء حالات الطوارئ، فضلا عن الوصول إلى المعلومات والخدمات الصحية عبر الإنترنت.

في حين لا توجد حاليا بيانات متاحة حول ما إذا كان هناك أي تغيير في العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت بعد الحرب، فقد لوحظ على وسائل التواصل الاجتماعي أن طرفي السُلطة الحالية يستهدفان الصحفيين الذين يكتبون عن الحرب ويتم إتهامهم بالانتماء إلى الطرف الآخر المتحارب.

خطى مستقبلية: توصيات البحث و الدعوة الى تقديم مدخلات في السياسات العامة

بينما ننتقل من خدمات الصوت إلى خدمات البيانات الى المنصات الأكثر تميزا، إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي فإن التحدي المركزي للسياسات غالبا يُصبحُ اكثر ضخامة بسبب عدم الوصول إلى التقنيات الرقمية.

APC ASSOCIATION FOR PROGRESSIVE COMMUNICATIONS

feminist internet research network

Hopes & Actions Foundation

تم التأكيد على ضرورة الإتصال (عبر الإنترنت) على مدى السنوات القليلة الماضية كوسيلة لتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين, ومع ذلك فإن الاتصال وحده لا يضمن مُمارسة المرأة لحقوقها الرقمية كمواطنة ومستهلكة ومنتجة.

يقترح هذا البحث التوصيات التالية لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين في السودان:

التوصيات السياسية للدولة

- إن إستعادة السلام و الحكم المدني الى السودان شرطين اساسيين من اجل تحسين وضع المرأة بشكل عام والفجوة الرقمية بين الجنسين بشكل خاص.
- توجد حاجة مُلِحة لمُراجعة و تعديل القوانين التي تُمارِس التمييز ضد النساء السودانيات , ويتضمن ذلك:

أ) إصلاح جميع القوانين التي تُميز ضد المرأة و إنهاء العنف ضد المرأة على ارض الواقع ومن ضمنها قانون الجنسية و القانون الجنائي, قانون الأدلة ,قانون الأمن السيبراني (المعلوماتية) , قانون الأحوال الشخصية و قانون العمل.

ب) إصلاح قانون جرائم العلوماتية (الأمن السيبراني) لكي يتضمن العنف الرقمي المبني على النوع الإجتماعي عبر الإنترنت وتجريمه.

- يجب على وزارة العدل العمل على تحسين آليات تقديم الشكاوي القانونية المتعلقة بالعنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الانترنت حتي يتم تشجيع الضحايا على التبليغ وضمان حقهن في الحصول على محام مجاني.
- يجب ايضاً على المؤسسات القانونية التعاون مع هيئة الاتصالات لدعم وتطوير وضع مبادئ توجيهية للأدلة الإلكترونية تسمح للنظام القضائي بتتبع آثار هذه الجرائم في المساحات الإلكترونية.
- على نطاق أوسع، يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية تهيئة بيئة مواتية للمرأة للوصول المتساوي إلى الموارد الرقمية من خلال وضع سياسة لتعميم دمج النوع الإجتماعي لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين.
- يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية تعيين منسق للمساواة بين الجنسين في هيئة الإتصالات للتعاون في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، وايضا تنفيذ وإدارة حملات لتُنهي العُنف المنزلي ضد المرأة سواء خارج الإنترنت في الواقع أو عبر الإنترنت.
- أخيراً, نسبة للنزاع الحالي المستمر, يجب على هيئة الاتصالات العمل على تسهيل الحصول على شرائح إتصالات - SIM Cards، حيث ترك العديد من المواطنين وثائق هويتهم الأصلية في منازلهم أثناء فرارهم من الحرب.

التوصيات السياسية للمجتمع الدولي

- يجب على المجتمع الدولي المواصلة في العمل على إنهاء الحرب المستمرة في السودان وتعزيز قيم السلام والحرية و العدالة, بالإضافة الى المواصلة في دعم الإنتقال نحو حكومة ذات حكم مدني.
- يجب على المجتمع الدولي المواصلة في العمل على تعزيز دور النساء السودانيات في مفاوضات السلام و الإتفاقيات, بالإضافة الى مشاركتها في المناصب الحكومية.
- سيؤدي تأثير العقوبات والحرب إلى مزيد من تصلب الوضع بالنسبة للنساء السودانيات النازحات إلى البلدان المجاورة. وبالتالي ، يجب على المجتمع الدولي العمل على الإنهاء الفوري على نظام العقوبات ضد السودان ، وكذلك النظر في تخفيف القيود المفروضة على الوصول إلى التقنيات للسودانيين عبر الإنترنت.
- يجب على المجتمع الدولي العمل على تقديم سياسات إقتصادية تؤدي الى إستقرار الإقتصاد المتدهور حاليا, حيث ان هذا من المتطلبات لزيادة معدل القراءة والكتابة ومحو الأمية الرقمية في السودان.
- كجزء من دبلوماسية القرن الواحد والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على العلوم والتكنولوجيا المبتكرة و الوصول الى الانترنت بصورة فعالة وأمنة وموثوقة يمكن الإعتماد عليها, [12] يجب على الولايات المتحدة إتخاذ دبلوماسية عامة أكثر شمولا حول عملية مشاركتها في السودان ؛ بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعزيز السلام والديمقراطية ، ولكن أيضا تعزيز الحقوق الرقمية للمرأة في السودان.
- يجب على الميثاق الرقمي العالمي أن يُقدِم إطارا عالميا شاملا يحكم تأثير الجغرافيا السياسية والعقوبات الاقتصادية على تجزئة الإنترنت من خلال النظر في تدابير لمنع العواقب غير المقصودة التي تؤثر على الاتصال والفجوة الرقمية بين الجنسين.

- بالنسبة للقطاع الخاص, يجب على شركات وسائل التواصل الإجتماعي العمل على تكوين آليات تبليغ فعالة ضد القائمين على العنف المبني على النوع الإجتماعي عبر الإنترنت, بالإضافة الى تقديم تقارير حسب الأوامر القضائية لتكون بمثابة أدلة في المحاكم لدعم الضحايا ومساندتهم في تحقيق العدالة.
- أخيرا, يجب إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في السودان, وفي الدول الأخرى المتأثرة بالعقوبات وذلك لتحليل اثار العقوبات هذه على الفجوة الرقمية بين الجنسين.